TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/46/SC.1/L.3
28 October 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والأربعون
جنيف، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
البند ٤ من جدول الأعمال

اللجنة الأولى للدورة

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً واستعراض حالة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

(البند ٤ من جدول الأعمال)

ملخص الرئيس[١]

ألف - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

١- تمحورت المناقشات في الجلسات غير الرسمية للجنة الأولى للدورة حول الوضع الاجتماعي - الاقتصادي الهشّ في أقل البلدان نمواً، وحول أوجه الضعف الهيكلي المتأصلة في اقتصاداتها، وكذلك حول البيئة الخارجية غير المؤاتية التي تواجهها هذه البلدان. وارتُئي أن تلك العوامل قد زادت من تهميشها في الاقتصاد العالمي في التسعينات. والكثير من الأهداف المحددة في برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً لم يتحقق.

٢- وقد ظلت أقل البلدان نمواً، كمجموعة، تسجّل معدلات نمو منخفضة ومتدنية في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي، قُدرت بنسبة ٣,٨ في المائة في عام ١٩٩٨، أو ما يمثل ١ في المائة فقط من حيث دخل الفرد. ولم يكن النمو على ذلك المستوى كافياً لعكس اتجاه هبوط مؤشرات رفاه الإنسان في أغلبية أقل البلدان نمواً. وكان السبب في ضعف الأداء هذا يرجع أساساً إلى التطورات الهامة في الاقتصاد العالمي، والأحوال الجوية غير المؤاتية، وركود أسعار السلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، ظل عدد من هذه البلدان يعاني من الصراعات الأهلية وعدم الاستقرار، مما أدى إلى مزيد تراجع الاقتصاد. وأُقر بأن الآفاق المرتقبة لأقل البلدان نمواً في الأجل القصير ستتأثر أيضاً بمدى توافر موارد المساعدة الإنمائية الرسمية والتخفيف من عبء الديون. وأقل البلدان نمواً مدعوة إلى المضي في انتهاج سياسات في مجال الاقتصاد الكلي وسياسات قطاعية تُفضي إلى تعزيز النمو الواسع القاعدة والذي محوره الإنسان. أما أقل البلدان نمواً فهي مستعدة من ناحيتها لتعزيز التدابير الإصلاحية الجارية في مجالات الإدارة السليمة وعالمية حقوق الإنسان والديمقراطية.

٣- وناشدت وفود أقل البلدان نمواً البلدان المانحة عكس الاتجاه السائد في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ومزيد رفع مستوى الدعم المالي الإجمالي المقدّم إلى أقل البلدان نمواً بما يتفق وأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة في برنامج العمل. ومن المفروض أن تسهم هذه المساعدة، في جملة أمور، في تطوير الهياكل الأساسية المادية والسياسات الاجتماعية، وبناء القدرات، بما في ذلك بناء القدرات الذي له صلة بالتجارة، وفي تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على التجارة ومساعدتها على الاندماج في النظام التجاري العالمي. وتكمن فعالية المعونة كحفّاز للتنمية في تحسين كفاءتها عن طريق توجيه أهدافها نحو أشد القيود حيوية في اقتصادات البلدان، وعن طريق تخفيض تكاليف المعاملات في إيصال هذه المعونة إلى السكان المحددين كهدف لها. وارتُئي أن التحدي الذي تواجهه أقل البلدان نمواً يتمثل في كيفية التغلب على الضجر الذي أصبح يُربط بينه وبين المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك عن طريق إثبات فعالية هذه المساعدة في تعزيز قدرات اقتصادات هذه البلدان الإنتاجية. أما التحدي بالنسبة للمانحين فيتمثل في زيادة هامة وكبيرة في المستوى الإجمالي للدعم الخارجي بما يتشمى مع التعهدات الملتزم بها في برنامج العمل.

٤- وشددت بعض الوفود على أن الحل الفعال لعبء ديون أقل البلدان نمواً ستكون له أيضاً آثار عميقة على توقعات هذه البلدان للنمو وعلى تنميتها. وسيساعد على تعزيز ثقة المستثمرين وعلى الافراج عن الموارد للاستثمار الذي تمس الحاجة إليه، ولا سيما في الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية وبرامج التنويع الاقتصادي. ولوحظ مع القلق أن الكثير من أقل البلدان نمواً، رغم انخفاض نسب خدمة ديونها، قد أخفقت في الوفاء كاملاً بالتزاماتها المتعلقة بالديون، وكدست المتأخرات التي تعين إعادة جدولة سدادها.

٥- وأشير إلى النصيب المتضائل لأقل البلدان نمواً في التجارة العالمية باعتباره مظهراً ساطعاً لتزايد تهميش أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية. فقد بلغ نصيب أقل البلدان نمواً من الواردات والصادرات العالمية ٠,٦ و٠,٤ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٧، مما يمثل انخفاضاً يزيد على ٤٠ في المائة منذ عام ١٩٨٠. والأسباب الرئيسية لهذا الأداء الهزيل هي ضعف الطاقة الانتاجية والقدرة التنافسية الناتج عن القيود الهيكلية والقيود المتعلقة

بالوصول إلى الأسواق والقيود الأخرى المتعلقة بجانب العرض. وطُلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم جـــهود أقــل البلدان نمواً الرامية إلى تصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية مركزة على الناس "وحيدة النمـــط" (أي شـــاملة) تُنتـــج اقتصادات متكاملة وطنياً واقليمياً. واعتُبر هذا التكامل شرطاً أساسياً لإدماج أقل البلدان نمواً بصورة ناجحة ومفيـدة في اقتصاد عالمي وفي النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٦- وأكدت المناقشات أيضاً على المسألة الحاسمة المتعلقة بوصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. وأشير إلى أنه لو استطاعت أقل البلدان نمواً أن تكسب مجرد نسبة ١ في المائة اضافية من التجارة العالمية، فإن ذلك سيساوي نحو ٤ بلايين دولار سنوياً. وفي هذا الصدد، دعت بعض الوفود، إلى جانب تحسين الطاقات الانتاجية، إلى تأمين وصول جميع المنتجات الناشئة في أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من الرسوم ومن الحصص. وقيل أيضاً إنه عند تنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف القائمة وفي المفاوضات المقبلة، ينبغي أن تكون الالتزامات الملقاة على عـاتق أقل البلدان نمواً متسقة مع مستواها للتنمية ومع قدرتها على تنفيذ التزامات من هذا القبيل. ورأت بعض الوفـود أن انضمام أقل البلدان نمواً التي ليست بعد أعضاء في منظمة التجارة العالمية ينبغي أن يوضع على "مســـار ســـريع" مبسط. وينبغي تحويل التدابير الخاصة والتفاضلية لصالح أقل البلدان نمواً إلى تدابير ملزمة بجعلها جزءاً لايتجزأ من القواعد والضوابط التي تحكم النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي مساعدة أقل البلدان نمواً على استخدام تلـك الأحكام استخداماً كاملاً. ودعت بعض الوفود إلى وضع وتنفيذ طرق ووسائل عملية لتحسين قدرة أقل البلدان نمـــواً على الاستفادة كاملاً من الأفضليات التجارية الموجودة، بما فيها تلك التي تدخل في إطار نظام الأفضليات المعمـــم، وعلى التغلب على القيود المتعلقة بجانب العرض.

٧- وأُثني على أمانة الأونكتاد لما تبذله من جهود خاصة لمساعدة أقل البلدان نمواً على تعزيز قدرتـــها فـــي المفاوضات التجارية بشأن قواعد التجارة الدولية والوصول إلى الأسواق. وأشير إلى أن جهوداً كهذه مكّنـــت أقــل البلدان نمواً من تقديم ٦٧ اقتراحاً في العملية التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل، الأمر الذي يمكّنها من أن تلعب دوراً نشطاً بشأن المسائل التي تهمها في المؤتمر وبعده. ودعـــت بعـــض الوفـــود المجتمع الدولي إلى النظر بجدية في تلك الاقتراحات في سياتل وأيضاً أثناء الأونكتاد العاشر ومؤتمر الأمم المتحـدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

باء - استعراض حالة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

٨- رحبت الوفود بوجه خاص بإقامة الأمين العام للمؤتمر للمحفل الاستشاري بشأن العملية التحضيرية للمؤتمر، الذي أتاح الفرصة لكل أصحاب المصالح المعنيين بتبادل الآراء حول الإطار المفاهيمي للمؤتمر وأهدافه وجوانبـــه التنظيمية. وأعربت بعض الوفود عن قلقها لنقص الموارد المخصصة للعملية التحضيرية للمؤتمر فـــي الميزانيـــة العادية، ودعت إلى مزيد من إيضاح الموقف قبل التمكين من التفكير في تقديم إسهامات من خارج الميزانية. وحثّت بعض الوفود أمانة الأونكتاد على أن تولي الاهتمام الشديد لميزانية المؤتمر لضمان الفعالية من حيث التكلفـــة دون عرقلة تحقيق أهداف المؤتمر.

٩- وطالبت بعض الوفود بتوفير آلية للاستعراض والرصد المنتظمين لتنفيذ برامج العمل المقبلة من أجل أقل البلدان نموا، واقترحت أن تدرس هذه المسألة في الأونكتاد العاشر.

١٠- وارتُئي أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا يتيح فرصة كبرى لهذه البلدان وشركائها في التنمية لكي يلتزموا باتخاذ إجراءات حازمة وفعالة، في إطار المسؤولية المشتركة والتضامن الحقيقي، استنادا إلى التعهدات على المستويين العالمي والقطري. وينبغي أن يستهدف المؤتمر التوصل إلى تعهدات عالمية وقطرية ملموسة وملزمة.

١١- كما رحبت بعض الوفود بالنهج الذي اقترحه أمين عام المؤتمر لبناء العملية التحضيرية للمؤتمر ذات المستوى العالمي على أساس الأنشطة التحضيرية ذات المستوى القطري الشاملة والقائمة على المشاركة، فهذا النهج لا غنى عنه لتمكين شعوب أقل البلدان نموا من التطابق مع المؤتمر وتحضيراته، وهو أمر أساسي من أجل التنفيذ الفعال لحصيلة المؤتمر على المستوى القومي. وفي هذا السياق تم الترحيب بتعبير الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، ولكل منها وجود ميداني في أقل البلدان نمواً، عن دعمها للعملية التحضيرية على المستوى القطري.

١٢- ولاحظت بعض الوفود أن برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً سينقضي أجله في نهاية عام ١٩٩٩، ورأت أن من المستصوب أن تمدّد الجمعية العامة الإطار الزمني لبرنامج العمل حتى وقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

جيم - المساعدة التقنية

١٣- قالت بعض الوفود إن هناك حاجة إلى الإسراع بتنفيذ الأنشطة داخل الإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة، وأن من الضروري توفير الموارد اللازمة لهذا الغرض لتسهيل عمل الوكالات الأساسية وفقا لولاياتها.

١٤- وأعربت بعض الوفود عن القلق بسبب انخفاض موارد الأونكتاد للمساعدة التقنية لأقل البلدان نموا، ودعت إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الوضع. وفي هذا الصدد دعا البعض إلى استعراض شامل لتخصيص موارد الأونكتاد لمختلف الأنشطة كأساس للسعي إلى إيجاد حل لصالح أقل البلدان نموا، في حين أكد البعض الآخر على أهمية تجديد موارد الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نموا بانتظام.

الحاشية

(١) ملخص للمناقشات غير الرسمية للجنة الأولى للدورة، التي لم يشملها مشروع الاستنتاجات المتفق عليها (TD/B/46/SC.1/L.2).

- - - - -